

حكومة إنقاذ لتجنب الإفلاس

تتحمل القوى السياسية مسؤولية الاسراع في تشكيل حكومة العهد لمواجهة مخاطر الأزمة بين ايران واسرائيل، وسقوط الاتفاق النووي، ومواجهة المؤشرات الاقتصادية الخطيرة والسيئة حيث يقل النمو عن 1,5%، ويقارب العجز في الموازنة العامة 10% من الناتج المحلي، ويصل الدين العام في نهاية العام الى 86 مليار دولار ونسبته 154% من الناتج المحلي، وتوق البطالة 25% من القوى العاملة، ويطاول الفقر 32% من المواطنين. تواجه حكومة العهد في هذا الاطار تحديات عديدة، نذكر منها:

1- مخاطر جيوسياسية: تخلق المواجهة بين ايران واسرائيل وانسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي، اجواء قلق وعدم استقرار في المنطقة ما ينعكس سلباً على الاقتصاد الوطني المنفتح عليها بشكل قوي على صعيد التحويلات والسياحة والصادرات والاستثمارات، وتسيب توتراً في أسواق النفط العالمية، ما ينعكس على اسعاره ويحمل اضراراً مالية واقتصادية ومعيشية، وتوتراً في الاسواق المالية العالمية، ما يؤثر على كلفة الاقتراض واسعار الأوروبوند في الخارج البالغة 8.5 مليارات دولار.

2- مؤتمر "سيدر": تعتبر الاصلاحات شرطاً اساسياً للحصول على تعهدات مؤتمر "سيدر"، بخفض العجز في الموازنة من 10% الى 5% من الناتج المحلي، ووقف تنامي الدين العام نسبة للناتج المحلي، من خلال اجراءات تزيد الإيرادات العامة (زيادة تعرفه الكهرباء، اعادة رسوم المحروقات، تحسين الجباية، ادراج الضريبة الموحدة على المداخيل) وتضبط الانفاق العام (خفض فاتورة دعم الكهرباء، اصلاح القطاع العام ونظام التقاعد، خفض كلفة الاستدانة).

كذلك تجدر الاشارة الى ان تأثيرات "سيدر" ليست فورية ولن تظهر تبعاتها على الاقتصاد أو على سوق العمل قبل نهاية سنة 2019.

3- اصلاحات قطاعية: النقل، المياه، النفايات وبرزها قطاع الكهرباء الذي يحمل الخزينة العامة اعباء سنوية تقارب الملياري دولار، وهي معرّضة للارتفاع في المرحلة المقبلة نتيجة ارتفاع اسعار النفط عالمياً.

4- مكافحة الفساد: يفترض ان تكون من اولويات الحكومة بسبب كلفتها الباهظة على الاقتصاد والمالية العامة بأكثر من 2,5 ملياري دولار سنوياً. يحتل لبنان المرتبة 143 من بين 180 دولة على مستوى الشفافية الدولية.

5- الشراكة بين القطاعين العام والخاص في قطاعات الكهرباء والطرق والنفايات والمياه. يجدر أن تتم بتريث وببطء، بعيداً من المجازفة، وبعد تقييم المخاطر والتكاليف لكل عملية شراكة كي لا تحدث زيادة اضافية في الدين العام أو تكون سلبية على المالية العامة، أو تتحول الى خصخصة المرافق العامة وارتفاع اسعار الخدمات العامة.

6- إعداد مشروع موازنة 2019: يجدر ان يتضمن رؤية اقتصادية واجتماعية وان يكون اصلاحياً لضبط العجز في المالية العامة وتحسين الخدمات الاجتماعية والمعيشية، كما يجدر أن يرافقه مشروع قطع الحساب لعام 2017 كي نوقف المخالفات القانونية والدستورية -7. تحفيز النمو الاقتصادي: يتحقق من خلال تنفيذ مشاريع استثمارية للبنية التحتية ممولة من الخارج، وفتح أسواق جديدة للصادرات، وفرض رسوم نوعية على الاستيراد، ورفع الحظر على السياحة الخليجية، وتحرير الاستيراد من الاحتكارات -8... معالجة أزمة النازحين السوريين: باتت كلفتها غير قابلة للاستيعاب نتيجة ضعف المساعدات الدولية، وكثرة الوعود، ونية المجتمع الدولي لابقائهم في اماكن وجودهم في انتظار الحل النهائي في سوريا (التوطين المقنع). على الحكومة الجديدة تشجيع عودتهم الطوعية والأمنة لا سيما ان 70% من المناطق في سوريا باتت آمنة وخارج الاشتباكات. يعيق التأخير في تشكيل الحكومة انجازات مؤتمر "سيدر"، وعمق أزمة الاقتصاد المنهار، ويرسل اشارات سلبية الى المؤسسات المالية الدولية والمجتمع الدولي. على القوى السياسية الاسراع في تشكيل حكومة انقاذية، جامعة، متفاهمة، ومطعمة باختصاصيين لتجنب الافلاس المقبل.